العلاقة الملتبسة بين البطالة والتضخم: نقد منحنى فيلبس وتطوراته

د. موسى الأشخم/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة طرابلس/ ليبيا

مقدمة:

على الرغم من اطمئنان الكنزيين، بعد ظهور منحنى فيليبس Philps Curve ، إلى وجود علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة خلال عقد الستينات من القرن الماضي؛ فإن العلاقة بين التضخم والبطالة عادت إلى الالتباس وعدم الوضوح من جديد، بعد ظهور التضخم الركودي في سبعينات نفس القرن. ووجه الكلاسيكيون الجدد بمختلف تجلياتهم وطوائفهم، والنقديون منهم على نحو خاص بقيادة ميلتون فريدمان Milton Friedman ، سهام النقد إلى منحنى فيليبس وإضافات ريتشارد ليبسي R Lipsey إليه. غير أنهم وإن نجحوا في نقد فرضية وجود العلاقة التبادلية التي يفترضها المنحنى في المدى الطويل، لم يوفقوا في دحضها في المدى القصير. كما أنهم لم يوفقوا في إيجاد تأويل بديل لها، ولا في إيجاد علاج ناجع للأزمات الدورية التي تنتاب اقتصاد السوق الرأسمالي.

والعلاقة في حقيقتها علاقة سببية: فالتضخم يولد البطالة، والاثنان معاً ينتجان التضخم الركودي؛ حيث تؤدي المعدلات العالية للتضخم إلى تآكل الدخول الحقيقية للمستهلكين على نحو عام، ودخول المتقاضين للأجور " الإيجارات" على نحو خاص. وإذ هم غالبية السكان، تتدنى القدرة الشرائية للمستهلكين، حين يُبخس التضخم دخولهم، فضلا عن انعدام القدرة الشرائية للعاطلين عن العمل؛ فتتكدس السلع في المخازن والأرفف، فيلجأ المنتجون "أرباب العمل" إلى تقليل الانتاج وتصريف العمال، فيتباطأ الاقتصاد وتزداد معدلات البطالة، ثم يدخل في الركود، ودون أن يتم التخلص من التضخم، فينشأ التضخم الركودي. وقد تؤدي السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها السلطات الاقتصادية من جهة، والمعالجات التي تنتهجها المنشآت الاقتصادية إلى تأجيل النتائج الكارثية للأزمة، غير أنها لا تفلح في التخلص منها نهائياً، لتصبح الأزمة مثل المرض المزمن، الذي يمكن التعايش معه دون إمكانية الشفاء التام منه. ومع ذلك يغفل المراقبون والاقتصاديون أو يتغافلون عن وجود المرض المزمن، وتنصرف اهتماماتهم إلى معالجة المضاعفات القاتلة للمرض، حيث يتعرض الاقتصاد إلى نوبات شديدة من التضخم الركودي، بالإضافة إلى مضاعفات جانبية من الفساد المالي والإداري، وصناعة الفقاعات الاقتصادية، إذ أنه حين يتعذر جني الأرباح العالية بالطرق السوية، يفكر المستثمرون في طرق ملتوية وغير سوية للمحافظة على نفس المستوى من العائدات. فيبدو وكأن الاقتصاد متعافي والأزمات تحت السيطرة، في حين ينخر المرض جسد اقتصاد السوق الرأسمالي، على النحو الذي يقترب فيه من تحقيق نبوءة ماركس، الذي قال بأن "الرأسمالية تحمل بدور فنائها". وإذا لم يتمكن فقهاء الاقتصاد الرأسمالي من إيجاد الوصفة التي من شأنها معالجة المرض الأصلي، والتوقف عن حصر اهتمامهم بعلاج مضاعفاته، فإن اقتصاد السوق الرأسمالي يسير إلى حتفه.

الدراسات السابقة:

أولاً– دراسة د. سهام يوسف: أثر التضخم على البطالة في ليبيا للفترة 1982–2010 من خلال تقدير منحنى فيليبس،

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم في ليبيا للفترة 1982–2010. واستخدمت الباحثة تقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام صيغة التحويل بالمقلوب، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تزامنية طردية بين معدل التضخم والبطالة في ليبيا، فارتفاع التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع البطالة بمقدار 29.2. كما أظهرت أن الحد الأدنى، الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه في المتوسط، مهما أرتفع معدل التضخم هو 33.2. وقد أوصت الدراسة: بضرورة معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه العلاقة التزامنية الموجبة بين البطالة والتضخم في ليبيا، من أجل رسم السياسات الاقتصادية الملائمة.

ثانياً– دراسة نادية علي عايد: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم في العراق للفترة 1991–2002 ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم تقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام صيغة التحويل بالمقلوب، وقد أظهرت نتائج الدراسة توافقاً مع منحنى فيليبس في الفترة (1991–2002)، الأمر الذي يتيح للسياسات المالية والنقدية دور في التقليل من البطالة، وجعل معدل التضخم ضمن الحدود المرغوب فيها. غير أن النتائج كانت مخالفة لما ذهب إليه منحنى فيليبس في الفترة (2003–2011 ؛ حيث أظهرت النتائج تفشي ظاهرة التضخم الركودي، أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم كانت علاقة طردية.

ثالثاً– دراسة أدريس زغاد: دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980–2018).

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 1980–2018، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم التوافق مع منحنى فيليبس في الفترة المذكورة؛ إذ توصل الباحث من خلال استخدامه للمنهج القياسي، إلى وصف العلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري، على أنها علاقة مضطربة فهي تارة طردية، وأخرى عكسية نسبياً خلال الفترة المدروسة.

فرضية أو أطروحة البحث:

العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة سببية: فالتضخم يولد البطالة والاثنان معاً ينتجان التضخم الركودي؛ حيث تؤدي المعدلات العالية للتضخم إلى تآكل الدخول الحقيقية للمستهلكين على نحو عام، ودخول المتقاضين للأجور " الإيجارات" على نحو خاص. وإذ هم غالبية السكان، تتدنى القدرة الشرائية للمستهلكين، حين يُبخس التضخم دخولهم، فضلا عن انعدام القدرة الشرائية للعاطلين عن العمل؛ فتتكدس السلع في المخازن والأرفف، فيلجأ المنتجون "أرباب العمل" إلى تقليل الانتاج وتصريف العمال، فيتباطأ الاقتصاد وتزداد معدلات البطالة، ثم يدخل في الركود ودون أن يتخلص من التضخم، على خلاف توقعات منحنى فيليبس، فينشأ التضخم الركودي.

منهجية البحث:

تنتمي الورقة البحثية إلى البحوث الاقتصادية التفسيرية أو التأويلية، وتستخدم المنهج الاستقرائي للتحقق من صحة فرضية أو أطروحة البحث التي أشرنا إليها آنفاً.

الكنزية ومنحنى فيليبس:

تعامل الكنزيون مع دراسة فيليبس عن طبيعة العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور، المنشورة عام 1958م، وإضافات ريتشارد ليبسي عليها عام 1960م، أي على ما بات يُعرف بمنحنى فيليبس، تعاملوا معها على أنها اكتشاف القرن، فيما يتعلق بإدارة الأزمات الاقتصادية الدورية، والقدرة على تجاوزها بسلام وحكمة من خلال السياسات المرنة. وظلت النتائج التي توصل إليها الثنائي فيلبس– ليبسي محل تقدير من جل الاقتصاديين على نحو عام، ومن الكنزيين على نحو خاص حوالي عقد من الزمن. مع التسليم بوجود أقلية من الاقتصاديين تعترض على منحنى فيلبس، والنتائج التي رتبت عليه، وترى بأن التضخم ينتج عن صدمات العرض أو ضغوط التكاليف، ولا ينتج عن ضغوط الطلب. بل أن منحنى فيليبس صار خلال تلك الفترة، من أهم أدوات رسم السياسات الاقتصادية وإدارة الأزمات الدورية. ولكنه مع ظهور التضخم الركودي في سبعينات القرن الماضي، بدأت ثقة الاقتصاديين تهتز في تلك المسلمات، وصارت سهام النقد توجه إلى منحنى فيليبس وإلى الكنزية على السواء، من كافة طوائف الكلاسيك الجدد.

منحنى فيليبس:

درس فيليبس العلاقة بين معدل التغير في الأجور أو إيجارات العاملين ومعدلات البطالة، وتوصل إلى وجود علاقة دالية عكسية بينهما بحيث أن انخفاض معدلات البطالة يتزامن مع أرتفاع معدل التغير في مستوى الأجور، والأرتفاع في معدلات البطالة يتزامن مع انخفاض في معدل التغير في مستوى الأجور[1](د. أسامة الدباغ، 2007، ص 196). ورأى الكينزيون كلبسي وسولو وساملسون استناداً إلى هذه النتائج التي توصل إليها فيلبس، أنه ثمة علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم، وأنه تأسيساً على ذلك؛ فإن ثمن خفض معدل البطالة يقتضي قبول معدل أعلى للتضخم، وثمن خفض التضخم يقتضي قبول معدل أعلى للبطالة. أي أنه لنتمكن من تخفيض البطالة لابد أن نقبل بقدر من التضخم، ولكي نتمكن من معالجة مشكلة التضخم لابد لنا من أن نقبل قدراً من البطالة. وهذه النتيجة جعلت منحنى فيليبس محل احتفاء الكنزيين واهتمام غيرهم، خلال نهاية عقد الخمسينات وعقد الستينات من القرن الماضي، كانت فيه النتائج المترتبة على منحنى فيليبس، تُعد من أهم أدوات معالجة الأزمات الدورية، ورسم السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق الرأسمالي.

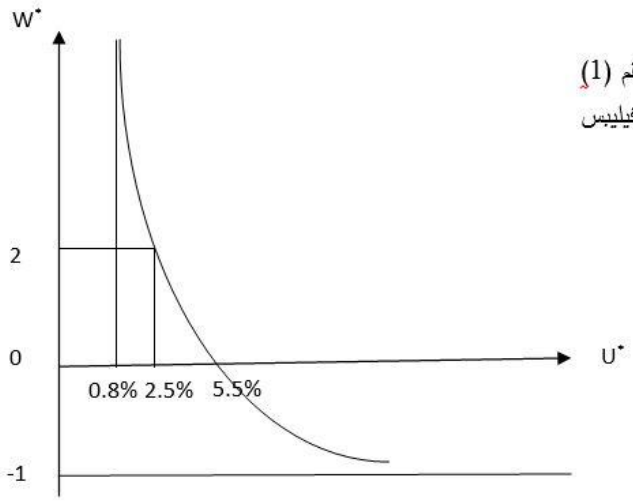

الشكل رقم (1)
منحنى فيليبس

إضافات ليبسي لمنحنى فيليبس:

درس ليبسي العلاقة بين الأجور النقدية وفائض الطلب على العمل واستند عمله إلى الفرضيتين[2] التاليتين(د. أسامة الدباغ،2007، ص 198):

1- وجود علاقة خطية موجبة في سوق العمل بين المعدل الذي تنمو به الأجور "الإيجارات" النقدية وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة.

2- وجود علاقة غير خطية وسالبة في سوق العمل بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة. يعبر عنهما الشكلان التاليان:

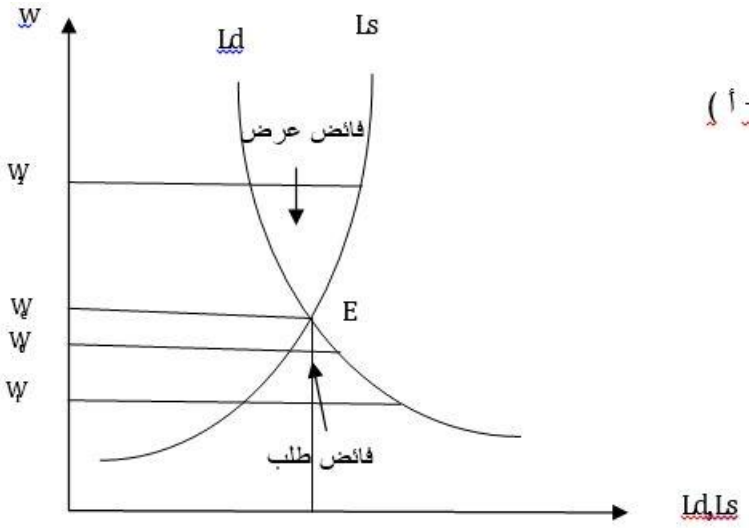

الشكل رقم (2– أ)

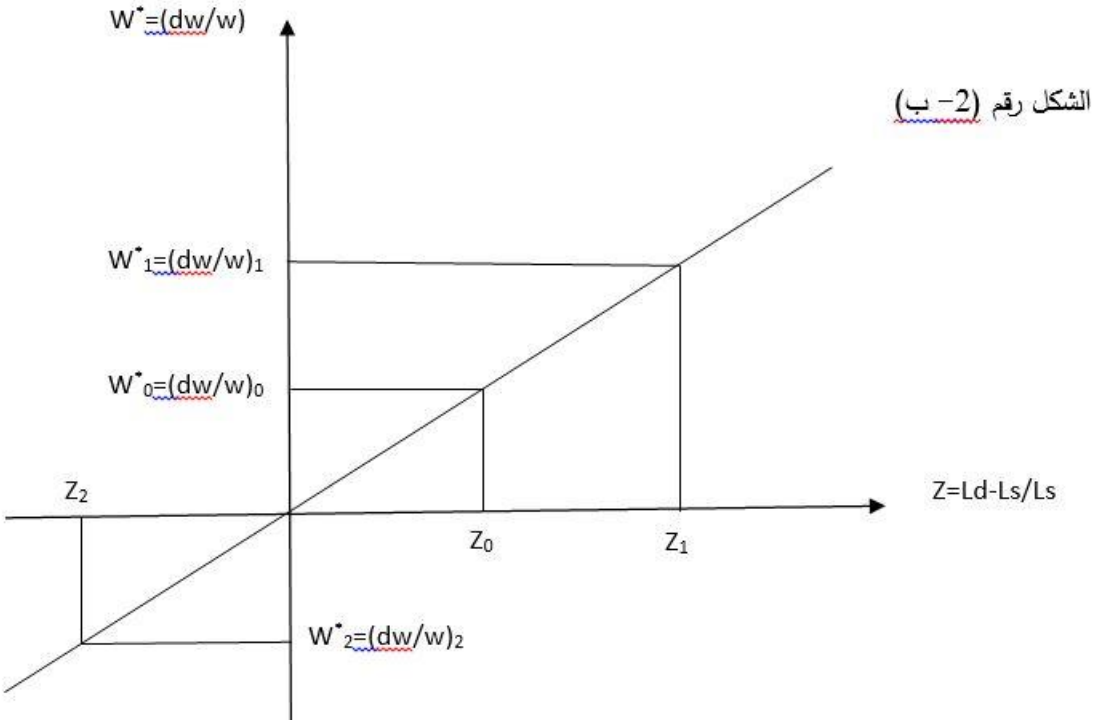

الشكل رقم (2– ب)

وقام ليبسي بقياس فائض الطلب كنسبة: Z=(Ld-Ls/Ls) ، وقياس الأجور كمعدل: w*= dw/w واستخدم مبدأ التماثل لساملسون p. Samuelson ليقرر بأن الأجور النقدية ترتفع بسرعة أكبر كلما زادت Z أو كلما زادت نسبة الفائض في الطلب على العمال. وهو ما يجعل المعدل الذي تتغير به الأجور النقدية

(w*= dw/w) دالة طردية في Z:

$$w^* = dw/w = b(z)$$

وحيث أن قيمة z عند w1 أكبر من قيمتها عند w0 فالمتوقع وفقاً لليبسي أن ترتفع الأجور النقدية بمعدل أكبر إذا كان الوضع غير التوازني عند w1 عنه إذا كان عند w0 وكلما اقترب الأجر النقدي من مستواه التوازني عند we كلما اقتربت قيمة كلا من w^* وz من الصفر. ومن هناك يرى ليبسي بأنه على الرغم من أتجاه البطالة نحو الانخفاض التدريجي كلما زادت z أي كلما زاد فائض الطلب على العمل إلاّ أن هذا الانخفاض سيتباطأ كلما اقتربت قيمة z من الصفر، بمعنى أن الانخفاض في نسبة البطالة يستدعي زيادة أكبر في نسبة الفائض في الطلب على العمل z. أما الصيغة النهائية للعلاقة بين البطالة والتضخم المترتبة على إضافات ليبسي فكانت: $p^* = dp/p = \Psi(U)$

تعديلات فريدمان على منحنى فيليبس:

لقد وقف الكلاسيك الجدد على نحو عام والنقديين على نحو خاص موقف المعارض لوجود علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة والمتشكك من قدرة السياسات المالية والنقدية على التحكم في الأزمات الدورية وإدارتها، أو بتعبير أخر المتشكك في أحداث التاثير المطلوب أو المستهدف على المتغيرات الاقتصادية، باستخدام النتائج التي توصل إليها منحنى فيليبس. وركز فريدمان في نقده لمنحنى فيليبس على خطأ افتراض وجود علاقة بين الأجور النقدية وفائض الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، على شاكلة العلاقة القائمة بين المستوى العام للأسعار وفائض الطلب على الانتاج في سوق السلع والخدمات. ورأى بأن المتغير الذي يستجيب لفائض الطلب على العمال في سوق العمل هو الأجر الحقيقي وليس النقدي[3] (د. أسامة الدباغ،2007، ص 267). لذا فإنه في صيغة فريدمان المعدلة لمنحنى فيليبس فالأجدر أن يتم تمثيل الأجر الحقيقي على المحور العمودي. أما حين يتم الإبقاء على تمثيل الأجر النقدي على المحور الرأسي، فإننا سنحصل على مجموعة من المنحنيات عوضاً عن منحنى واحد.

وأتهم فريدمان الكنزية على نحو عام ومنحنى فيليبس على نحو خاص، بالوقوع في الخداع أو الوهم النقدي، حين أهملوا الأجر الحقيقي وتعاطوا مع الأجر النقدي. غير أن الاختبارات الإحصائية والقياسية خذلت فريدمان فلجأ إلى التوقعات؛ حيث استبدل التضخم الفعلي بالتضخم المتوقع.

فريدمان ومنحنى فيليبس الموسع:

يفترض فريدمان أن الاقتصاد في وضع توازني عند القطة a على المنحنى($SRPC_0$) والبطالة عند المعدل الطبيعي (Ue= 6٪) والأجور النقدية ثابتة، والانتاجية ثابتة أي أن معدل النمو يساوي صفراً. كما يفترض بأن ثبات الأجور سيؤدي إلى ثبات الأسعار الجارية. ليستنتج بأن المعدل المتوقع للتضخم سيساوي صفراً على أساس أن التوقعات السعرية تبنى على واقع الأسعار الجارية. ثم يفترض أن السلطات المالية والنقدية انتهجت سياسة توسعية ترمي إلى تخفيض البطالة من 6٪ إلى 4٪. وهو ما سيؤدي إلى خلق فائض في الطلب على الانتاج وعلى الأيدي العاملة على السواء، الأمر الذي سيخلق ضغوطاً تضخمية في السوقين على الأسعار والأجور النقدية. غير أن الأسعار أسرع استجابة لضغوط الطلب وأسرع أرتفاعاً من الأجور النقدية؛ لذا فإن العمال سيعتبرون الزيادة في الأجور النقدية وكأنها زيادة في الأجور الحقيقية، فيزداد عرض العمل وهو ما يعتبره فريدمان الوهم أو الخداع النقدي[4] (د.سامي خليل، 1994). حيث ترتفع الأسعار بنسبة أكبر من أرتفاع الأجور النقدية، وهو ما يعني فعلياً انخفاض في الأجور الحقيقية، وهو ما يفسر الزيادة في الطلب على العمل، وانخفاض معدل البطالة إلى 4٪، وانتقال الاقتصاد إلى النقطة b على المنحنى $(SRPC)_0$. ثم إنه عاجلا أو آجلاً سينجلي الوهم النقدي عن أعين العمال فيطالبون بزيادة أجورهم، الأمر الذي سيؤدي إلى أرتفاع منحنى فيليبس إلى أعلى إلى $(SRPC)_1$. عندها سترتفع الأجور النقدية بمعدل يساوي المعدل المتوقع للتضخم.

الشكل رقم (3)

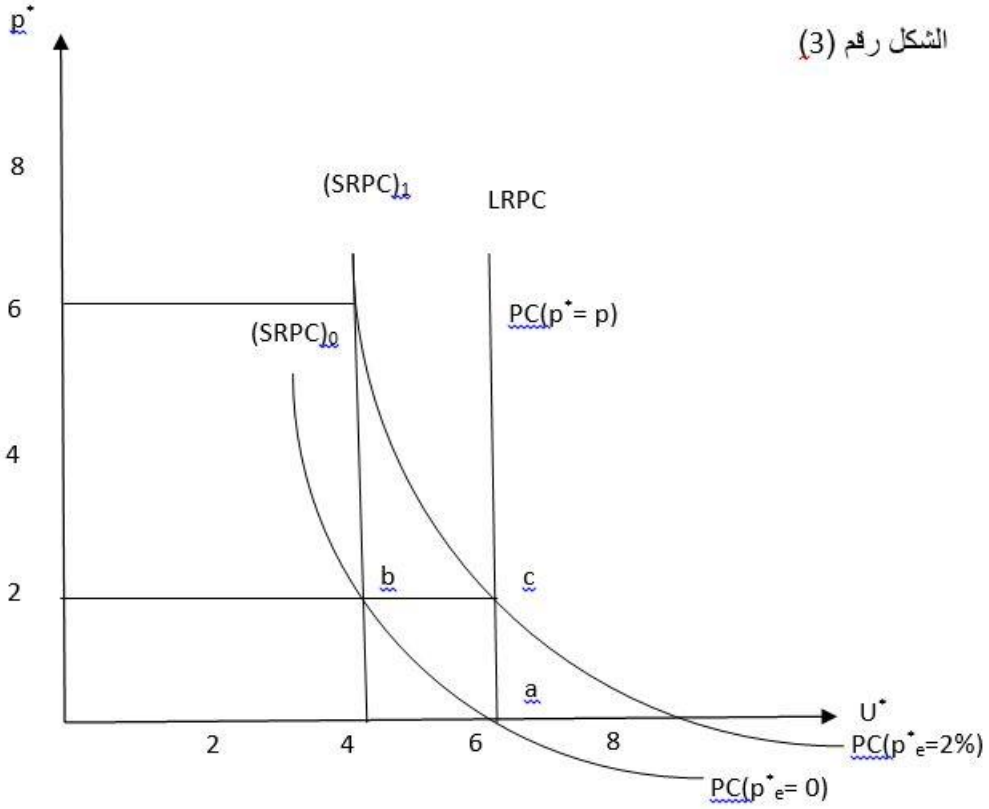

ومع ارتفاع الأجور النقدية بنفس نسبة الأرتفاع في الأسعار، ستبدأ دورة جديدة في الاقتصاد تفتتح بتسريح العمال الذين سبق توظيفهم، نتيجة السياسة التوسعية للحكومة. وستستمر هذه الدورة الإنكماشية إلى أن يستعيد الأجر الحقيقي قيمته السابقة ويتراجع معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي (Ue=6٪) وهو ما سيؤدي إلى الانتقال إلى النقطة c، وما يعني بأنه ما أن يزول الوهم النقدي حتى تختفي العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، والتي هي وفقاً لفريدمان مجرد علاقة مؤقتة ناتجة عن الخداع النقدي للعمال. وحين نوصل بين النقطتين a و c والنقاط المشابهة عند تعدد إزاحات المنحنى، نحصل على الوضع العمودي لمنحنى فيليبس في المدى الطويل LRPC والذي سبق أن أشار إليه أدموند فيليبس A.philips، والذي سيأخذه المنحنى عند المعدل الطبيعي للبطالة (Ue=6) وحين يستقر الاقتصاد عند هذا الوضع سيتساوى وفقاً لفريدمان معدل الزيادة في الأجور النقدية مع معدل الزيادة في الأسعار، بحيث يؤدي إلى استقرار الأجر الحقيقي وبالتالي استقرار سوق العمل وتوازنه. وتأسيساً على ذلك، فإن منحنى فيليبس الموسع لفريدمان يتيح للحكومة أن تدير الأزمات الاقتصادية الدورية، من خلال المزيج المناسب من السياستين المالية والنقدية، للمحافظة على معدل البطالة في الحدود المرغوبة، وإن كان لا يتوافق مع معدل البطالة الطبيعية. رغم أن ذلك يناقض الافتراضات التي يقوم عليها النموذجان الكلاسيكي والنيوكلاسيكي واللذان ينطلق منهما فريدمان.

نموذج فريدمان البديل:

ليتخلص فريدمان من الحرج الذي لحقه بفعل تناقضه مع افتراضات النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي عند استخدامه لمنحنى فيليبس الموسع، لجأ إلى تقديم نموذج بديل لتفسير العلاقة بين التضخم والبطالة في المدى القصير ينكر فيه أي دور مباشر للطلب الكلي في التأثير على المستوى التوازني للبطالة. ومع ذلك يعترف فريدمان للطلب الكلي أو ما يسميه صدمات الطلب بلعب دور مؤثر طالما ظل العمال مشوشون تجاه العلاقة بين معدلات الزيادة في الأسعار وأجورهم النقدية وضحايا للخداع النقدي[5] (د. أسامة الدباغ،2007، ص 286). ويوضح الشكل التالي ما ذهب إليه فريدمان:

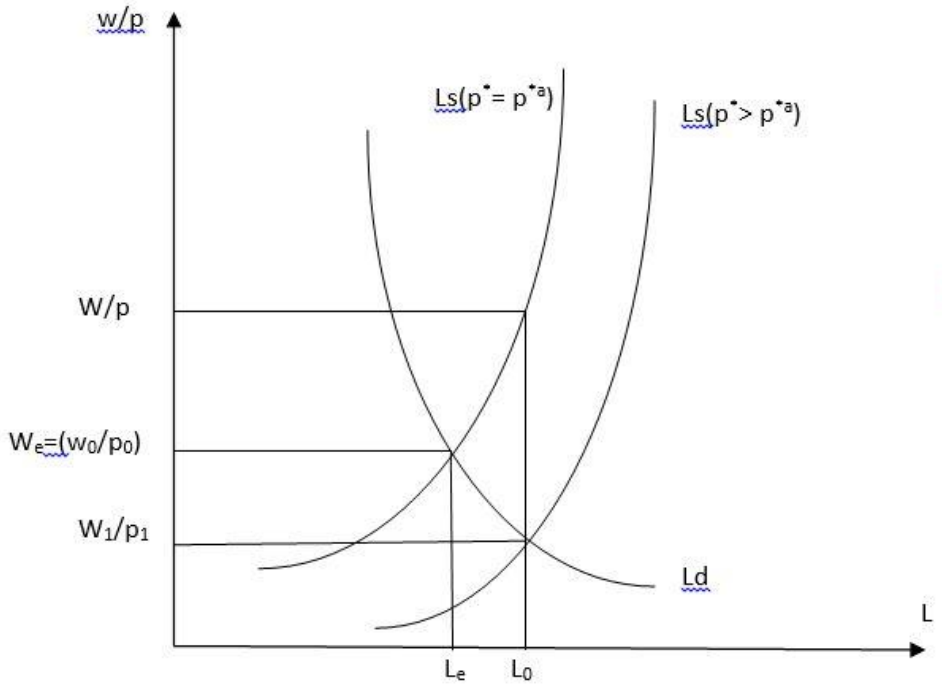

الشكل رقم (4)
(نموذج فريدمان البديل)

وفي الشكل أعلاه يعبر المحور الأفقي عن عرض العمال والطلب عليهم، والمحور الرأسي يعبر عن الأجر الحقيقي، ويمثل المنحنى Ld الطلب على العمال، بينما يمثل المنحنى Ls= (p*,p*a) عرض العمال، والذي يعتمد في موقعه على مدى التوافق والتنافر بين المعدل المتوقع لنمو الأسعار p*a والمعدل الفعلي له p*. ويفترض فريدمان بأن العمالة الكاملة Le ستتحقق في سوق العمل عندما تتساوى p* مع p*a ، ويتقاطع المنحنى Ld مع المنحنى Ls= (p*,p*a) عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني (we= w0/p0). عندها يفترض فريدمان حدوث صدمة طلب أو زيادة في الطلب الكلي، ناتجة عن سياسة نقدية توسعية ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، يتبعها ارتفاع في الأجور النقدية. ومن هناك فإن العمال سيقعون ضحية الوهم النقدي وسيبالغون في تقدير القوة الشرائية لأجورهم. وسينتقل منحنى العرض إلى اليمين نحو الأسفل عند Ls= (p* > p*a) إذ يظن العمال بأن أجورهم الحقيقية أعلى مما هي عليه في الواقع أي أعلى من (w1/p1). وكلما زادت الشقة بين المعدل الفعلي للزيادة في الأسعار والمعدل المتوقع لها، زاد مقدار الإزاحة لمنحنى عرض العمال إلى اليمين نحو الأسفل. ويبين الشكل أن مستوى التوظف الفعلي سيزيد في ظل هذا الخداع النقدي إلى المستوى L0، إذ سيزيد المشغلون من طلبهم على العمال وذلك لانخفاض الأجر الحقيقي إلى (w1/p1). وطالما ظل العمال ضحية الخداع النقدي فإن مستوى التوظف سيستمر أعلى من معدله التوازني والطبيعي(L0 > Le). وأجمالاً فإن فريدمان يعتقد بأنه توجد علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة في ظل الوهم النقدي فحسب وما أن ينجلي الوهم حتى تختفي تلك العلاقة.

نقد منحنى فيلبس:

سنقسم الانتقادات الموجهة إلى منحنى فيليبس إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول ينصرف إلى منحنى فيليبس الأصلي، وينصرف القسم الثاني إلى إضافات ليبسي، بينما ينصرف القسم الثالث إلى منحنى فيليبس الموسع لفريدمان.

أ- الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس الأصلي:

1- العلاقة بين زيادة معدلات الأجور وزيادة معدلات البطالة، التي كشفت عنها دراسة فيليبس، تحتاج إلى المزيد من التقصي، للتمييز الدقيق بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المتعلقة بالتضخم والبطالة أولاً، ولمعرفة الآلية التي تحكم تلك العلاقة ثانياً.

2- عند التقصي سيتضح بأن المطالبة بزيادة الأجور النقدية ناتجة عن ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ومن هناك فإن أسعار السلع والخدمات هي المتغير المستقل، والأجور النقدية هي المتغير التابع في ظل علاقة طردية. والبطالة والأجور النقدية متغيران تابعان للمستوى العام للأسعار حيث زيادة الأسعار تؤدي إلى زيادة الأجور وبمعدل أقل من زيادة الأسعار، وانخفاض الأجور الحقيقية يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، عبر سلسلة من المتغيرات لعل أهمها تدني القدرة الشرائية للعمال وانسداد سبل تصريف الناتج؛ فيتباطأ الاقتصاد، ويتم تسريح العاملين فتزيد معدلات البطالة.

3- مطالبة العمال بأجور نقدية أعلى استجابة لأرتفاع الأسعار ليست لها أثار إنكماشية ذلك أنها تدعم القدرة الشرائية لشريحة هائلة من المستهلكين وتعزز الطلب الفعّال.

4- عدم قبول رجال الأعمال لتقليل هامش الربح، بالعودة إلى مستوى الربح السابق على زيادة الأسعار، هو المسئول الأساسي عن زيادة معدلات التضخم، وعن الأثار الإنكماشية لتدني الأجور الحقيقية التي تتآكل بدفع المستثمرين للأسعار إلى أعلى على نحو دائم. وليس مطالبة العمال باستقرار الأجور الحقيقية بواسطة زيادة الأجور النقدية بنفس معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار.

5- جشع رجال الأعمال وقوة مساومتهم العالية والظروف الاحتكارية التي يخلقونها تجعل الأسعار والأرباح مرنة إلى أعلى وغير مرنة إلى أسفل، والأجور الحقيقية مرنة إلى أسفل وغير مرنة إلى أعلى.

6- الضغوط التضخمية الضارة بالاقتصاد هي الضغوط الناتجة عن دفع الأسعار والأرباح إلى أعلى، أما الضغوط التضخمية للأجور فلا أثار سلبية لها على الاقتصاد، وخاصة حين لا تتجاوز معدلات الزيادة في الأسعار.

7- تساهم السياسات الحكومية التوسعية الرامية إلى التقليل من البطالة في رفع معدلات التضخم، كما تساهم السياسات الحكومية الإنكماشية الرامية إلى التقليل من التضخم في رفع معدلات البطالة، وتفاقم الركود الاقتصادي. حين تكون الأسواق قذرة ويسودها التواطؤ، وتلجأ إلى تحديد أسقف للانتاج والمبيعات من أجل التحكم في الأسعار.

ب- الانتقادات الموجهة لليبسي:

1- توجد علاقة سلبية بين فائض الطلب على العمال ومعدلات البطالة، في الأسواق النظيفة الخالية من التواطؤ، وفي ظل توازن تلقائي وغير مفروض من الباعة.

2- تتعطل العلاقة العكسية بين فائض الطلب على العمال ومعدلات البطالة في الأسوق القذرة، التي يسودها التواطؤ؛ ذلك أن المشغلين المتواطئين يحددون سقفاً للتوظف يقل عن مستوى التوظف التوازني، ومن ثم سقفاً للأجور النقدية يقل عن الأجر التوازني، وهو ما يجعل من التوازن التلقائي، وما ينتج عنه من توظف توازني وأجر توازني، مجرد توازن صوري لا يغادر كتب الاقتصاد. بينما يسود التوازن المفروض الذي ينتج عن تحديد سقف للتوظف وسقف للأجور النقدية في سوق العمل، وتحديد سقف للمبيعات وأرضية للمستوى العام للأسعار في سوق السلع والخدمات، وذلك من أجل توسيع هامش الربح. ويعطل هذا التوازن المفروض تأثير فائض الطلب على العمال في تقليل البطالة؛ حيث يحيل التواطؤ هذا الفائض إلى فائض صوري، لا أثر له لا على البطالة، ولا على الأجر النقدي.

3- النموذج الذي يتسخدمه ليبسي ليقنعنا بنظريته، لا يعدو كونه نموذجاً صورياً لا ماصدق له في دنيا الواقع؛ فلم يسجل سوق العمل في أي سوق رأسمالية فائضاً للطلب على العمال، بل إنه لم يصل مطلقاً حتى إلى حالة صفر، بطالة ناهيك عن أن يسجل فائضاً للطلب على العمال، وهو عادة يسجل فائضاً لعرض العمال على نحو مزمن. وهو ما دعا الكلاسيك الجدد والنقديين بالتسليم بما اعتبروه معدل طبيعي للبطالة.

4- الصيغة النهائية للعلاقة بين البطالة والتضخم التي توصل إليها ليبسي والتي عبر عنها بالصيغة التالية: $p^* = dp/p = \Psi(U)$ لا تستقيم؛ فالتضخم أو معدل التغير في الأسعار هو المتغير المستقل، بينما البطالة هي المتغير التابع.

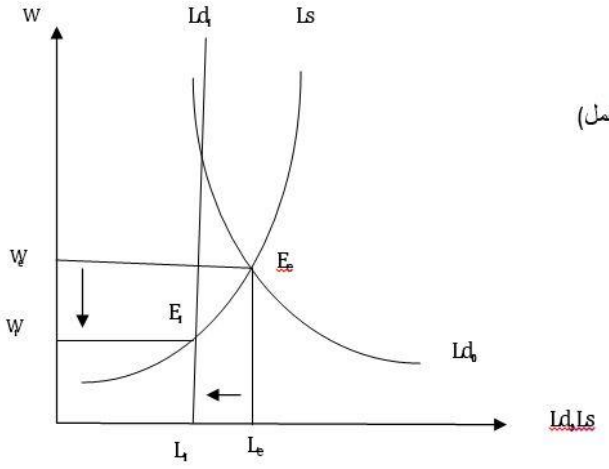

الشكل رقم (5)
(التواطؤ في سوق العمل)

ت- الانتقادات الموجهة لفريدمان:

1- يفترض فريدمان أن ثبات الأجور النقدية سيؤدي إلى ثبات الأسعار؛ وهذا افتراض خاطئ يستند إلى فكرة تبسيطية، تجعل مطالبة العمال برفع الأجور النقدية هي المسئول الأول على زيادة معدلات التضخم. غير أن المعطيات الاقتصادية تشير إلى أن المسئول الأول عن الضغوط التضخمية هم رجال الأعمال الذين لا يألون جهداً لدفع الأسعار إلى أعلى بكافة الطرق والوسائل، لتوسيع هامش الربح وتقليل حصة العاملين من عائدات العملية الانتاجية، يأتي في مقدمتها التواطؤ وصناعة الفقاعات، وصناعة الإشاعات عن فقدان سلعة ما من السوق، أو تدني الكميات المنتجة منها وما إلى ذلك.

2- يقول فريدمان بأن الأجور النقدية ستتغير بنفس نسبة التغير في الأسعار وهو افتراض غير صحيح فقد تتدنى الأجور بنسبة أعلى من نسبة الأرتفاع في الأسعار وقد ترتفع بنسبة أدنى من من نسبة الأرتفاع في الأسعار. وتحدث الحالة الأولى بفعل التواطؤ وتحديد سقف للتوظف، ومن ثم سقف للأجور أدنى من المستوى السائد للأجر. وتحدث الثانية بفعل وقوع العمال في الوهم أو الخداع النقدي. وهو ما يترتب عليه بقاء مستوى البطالة على حاله.

3- أصاب فريدمان في القول بأن السياسات الحكومية التوسعية المبنية على منحنى فيليبس والرامية إلى تقليل البطالة تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وأن السياسات الإنكماشية الرامية إلى الحد من التضخم تؤدي إلى زيادة البطالة. في ظل أسواق قذرة يسودها التواطؤ وتتصف بعدم مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات.

4- ليبري فريدمان ساحة رجال الأعمال يلقي بالمسئولية على السياسات الحكومية، ويجعلها المسئول الأول عن إفساد السوق، وصناعة أو مفاقمة البطالة والتضخم، بينما في الواقع فإن التضخم والبطالة والأزمات الدورية صناعة خالصة للمستثمرين ورجال الأعمال.

5- يرى فريدمان بأن زيادة الأجور النقدية إلى مستوى يوازي الزيادة في المستوى العام للأسعار هو المسئول الرئيسي عن تباطؤ الاقتصاد، وتسريح الأيدي العاملة وهذا غير صحيح أو غير منطقي. بل العكس هو الصحيح؛ حيث أن تدني الأجور الحقيقية الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم، هو المسئول الحقيقي عن تباطؤ الاقتصاد وتسريح العمال. لما له من أثر سلبي على الطلب الفعّال الناتج عن تدني القدرة الشرائية للعمال وهم الشريحة الأوسع من السكان. وإجمالاً فإن المستهلكين والعمال هم ضحايا الأسواق القذرة السائدة في العالم اليوم، والتي يستخدم فيها الباعة والمنتجون التواطؤ والفقاعات، والخداع النقدي للأتيان على ملاليم الأجر، أو بالتعبير القرآني لأكل أموال الذين لا يملكون سوى جهدهم.

6- ليس العمال فقط الذين يقعون ضحايا الوهم النقدي بل حتى رجال الأعمال أيضاً؛ فحين يقبل العمال أجراً حقيقياً أدنى، لا تتأكل الأجور النقدية للعمال فحسب، بل تتآكل معها الأرباح أيضاً، نتيجة تدني القرة الشرائية للعمال، حتى وإن أزدادت أرباح أرباب العمل مؤقتاً، نتيجة هلع المستهلكين من معدلات أعلى للتضخم مستقبلاً. وإقبال العمال على التوظف نتيجة تخوفهم من تدني أكبر في الأجور الحقيقية مستقبلاً.

7- يصور منحنى فيلبس الموسع لفريدمان البطالة عند الوضع الطبيعي، والحكومة تحاول دفعها إلى أدنى من ذلك. بينما تشير البيانات الاقتصادية إلى تجاوز البطالة المعدل الطبيعي المفترض لها، بل وتسجل أرقاماً قياسية في الاقتصادات الرأسمالية. وتقتصر طموحات السياسات المرنة إلى تقليل البطالة للوصول إلى المعدل الطبيعي لها.

8- التوازن المفروض يحدث في السوق القدرة دون أن يصل الاقتصاد إلى العمالة الكاملة، بل وحتى دون أن يتحقق التوازن التلقائي أيضاً.

9- يتخذ منحنى فيليبس وضعاً عمودياً في الآجلين القصير والطويل في اقتصاد السوق الرأسمالي، ودون أن يتعامد عند المعدل الطبيعي للبطالة Ue، بل عند معدلات تفوقها كثيراً، وإن أتخذ أشكالاً أخرى في المدى القصير جداً. مع الأخذ في الاعتبار بأن التضخم هو المتغير المستقل وليس المتغير التابع.

10- يقر فريدمان بأن المشغلين لا يقبلون زيادة التوظف إلاّ إذا كان العمال ضحايا الخداع النقدي، ليس لكونهم لا يحصلون على الربح العادي، بل ليوسعوا هامش الربح إلى أقصى حد ممكن. وأنهم لا يتوقفون عن توظيف عمال جدد فحسب، حين ينجلي الوهم النقدي عن العمال ويستجاب لمطالبهم بزيادة الأجور بنفس نسبة زيادة الأسعار، بل سيقومون بتسريح العمال ليضغطوا عليهم للقبول بأجر حقيقي أدنى، وهم يلجاؤن إلى تحديد سقف للتوظف ليتمكنوا من تحديد سقف للأجور يقل عن الأجر التوازني.

حقيقة العلاقة بين التضخم والبطالة:

تنشأ الأزمات الاقتصادية الدورية نتيجة التواطؤ في سوقي السلع والخدمات وعناصر الانتاج، وهو ما يؤكده آدم سميت إذ يقول:" أما إدارة اتحادات المدن فقد كانت في أيدي أصحاب الصنائع والعمال المهرة، وقد كان من المصلحة الظاهرة لكل طائفة منهم أن تحول دون تكدس السلع في السوق، على ما كانوا يعبرون، من نتاج نوع الصناعة الخاص بها وهو إبقاء السوق مفتقراً إلى تلك السلع بصورة دائمة "[6]. (سميت، ص184)، وحين يحدد المنتجون والباعة أسقفاً لمبيعاتهم، يفرضون أرضيات سعرية لها، يحرصون على رفعها مرة بعد أخرى؛ فيدخلون الاقتصاد في معدلات تضخم عالية، يصاحبها بالضرورة ضغوط عمالية ونقابية برفع الأجور النقدية. غير أن معدلات التضخم تتجاوز معدلات الزيادة في الأجور النقدية كل مرة، وهو ما يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للعمال وهم غالبية السكان، فتتكدس السلع في المخازن والأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حالة التباطؤ، ثم الركود الاقتصادي؛ فيؤدي ذلك إلى تخفيض الانتاج ومن ثم تسريح العمال، وتفاقم معدلات البطالة[7] (موسى الأشخم، د.غ. م). والقول بأن البطالة تسبقها أو تتزامن معها مرحلة من زيادات الأجور أو إيجارات العاملين قول صحيح، وأكدته الدراسة التي قام بها فيلبس، غير أن الاستنتاجات التي رتبها فيلبس ومن جاء بعده من الكنزيين: كليبسي وسولو وساملسون كانت خاطئة، إذ لا وجود لحالة من التبادل أو التأرجح Trade off فيما بين البطالة والتضخم وإن تعاقبا زمنياً، بل أن ارتفاع معدلات التضخم كان سبباً غير مباشر لارتفاع معدلات البطالة، إذ أدت إلى تقليل القدرة الشرائية للعمال والموظفين، فحدث انسداد في تصريف الناتج أدى إلى تباطؤ الاقتصاد، ومن ثم إلى الركود الاقتصادي. وهو ما دفع المنشآت الاقتصادية إلى تقليل الانتاج، ومن هناك إلى تقليل ورديات العاملين وتصريف بعضهم الأخر؛ فتفاقمت البطالة، فالعلاقة إذن بين البطالة والتضخم هي علاقة سبب ونتيجة، وليست علاقة تأرجح أو تبادل؛ ومن ثم فلا مبرر للقول بأن ثمن خفض البطالة يقتضي القبول بمعدل أعلى للتضخم، و لم يكن ذلك سوى محاولة

من رجال الأعمال ومن لف لفهم لاستبدال الوهم النقدي بوهم أخر يجعلهم يقبلون بأحد الضررين أو بنسبة من كليهما سميت بالمعدل الطبيعي وبما يضمن توسيع هامش الربح على حساب هامش الأجور. والشكل التالي يبين حالة التوازن المفروض بعد تحديد سقف للمبيعات من قبل الباعة المتواطئين على مستوى الاقتصاد الكلي:

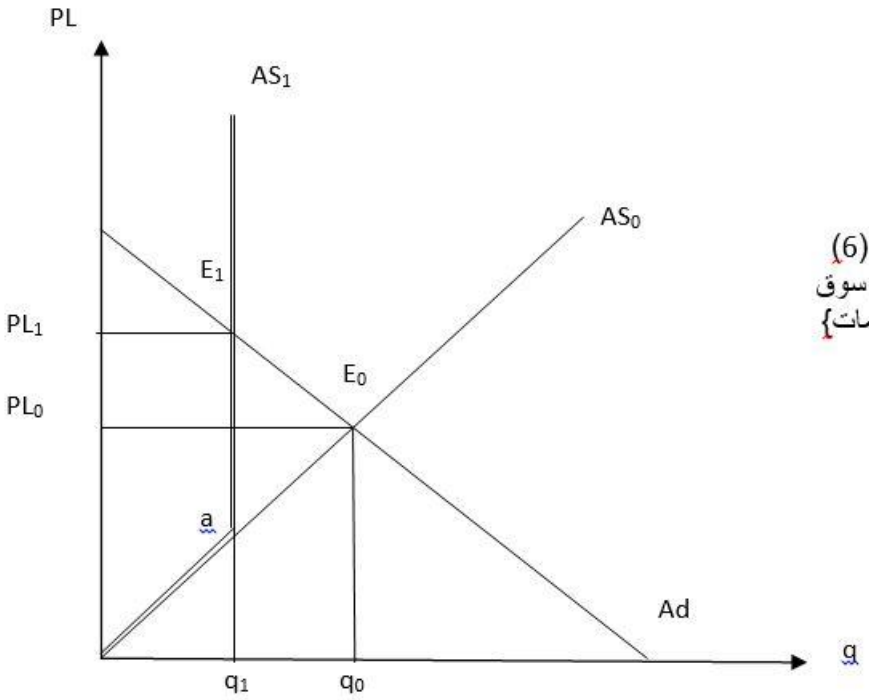

الشكل رقم (6)
{التواطؤ في سوق السلع والخدمات}

حين يحدد الباعة سقفاً للمبيعات في سوق قذرة يسودها التواطؤ، يصبح منحنى العرض الكلي خطاً عمودياً على المحور الأفقي؛ وإذا أخذنا في الاعتبار الجزء غير العمودي من المنحنى السابق على التواطؤ، يصبح منحنى العرض الكلي في ظل التواطؤ على شكل حرف (L) مقلوب ومنفرج الزاوية؛ إذ يتجه إلى أعلى ابتداءً من النقطة a حتى يقطع منحنى الطلب الكلي عند نقطة التوازن المفروض E1 عوضاً عن نقطة التوازن التلقائي E0. والشكل التالي يبين التوازن المفروض من قبل الباعة المتواطئين:

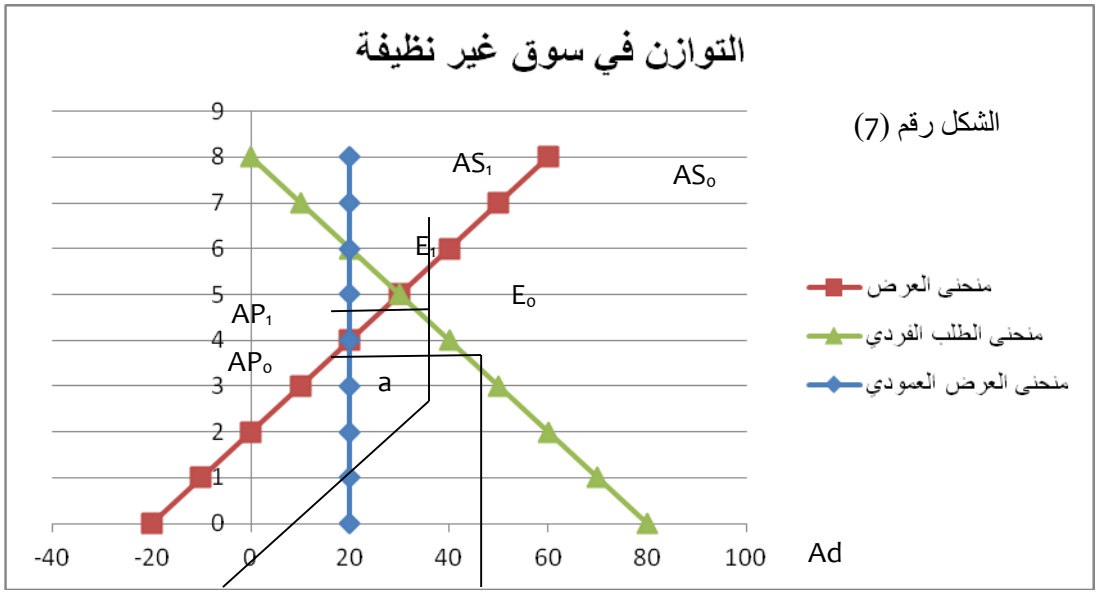

حين يحدد الباعة سقفاً للمبيعات في سوق قذرة يسودها التواطؤ، يصبح منحنى العرض الكلي خطاً عمودياً على المحور الأفقي؛ وإذا أخذنا في الاعتبار الجزء غير العمودي من المنحنى السابق على التواطؤ، يصبح منحنى العرض الكلي في ظل التواطؤ على شكل حرف (L) مقلوب ومنفرج الزاوية؛ إذ يتجه إلى أعلى ابتداءً من النقطة a حتى يقطع منحنى الطلب الكلي عند نقطة التوازن المفروض E1 عوضاً عن نقطة التوازن التلقائي E0. كذلك يتواطأ المشغلون في سوق العمل فيفرضون سقفاً للتوظيف عند L1 وهو ما يفرض سقفاً للأجور عند w1، والتواطؤ لا يقتصر على سوق السلع والخدمات بل يشمل سوق العمل وهو ما أكده آدم سميت أيضاً غير أنه يسميه التحالف فيقول:" إن ما تكون عليه أجور العمال الشائعة يعتمد في كل مكان على العقد الذي يعقد بين فريقين لا تتماهى مصالحهما أبداً فالعمال يرغبون في الحصول على أكثر ما يمكن وأرباب عملهم يرغبون في إعطاء أقل ما يمكن اولئك مستعدون للتحالف بغية رفع أجور العمل وهؤلاء بغية تخفيضها. ويقول:" نحن نادراً ما نسمع،على ما قيل، عن تحالفات أرباب العمل، بينما نسمع تكراراً عن تحالفات العمال، ولكن من يظن اعتماداً على هذا، أن أرباب العمل قلما يتحالفون إنما هو جاهل بالعالم كجهله بالموضوع، فبين أرباب العمل على الدوام، وفي كل مكان، شيء كالتحالف الضمني، الثابت والمضطرد على عدم رفع أجور العمل فوق الحد الفعلي القائم. كما أن خرق هذا التحالف يعد أينما كان عملاً يستحق الشجب الشديد، ويستحق رب العمل الذي اقترفه اللوم من قبل جيرانه ونظرائه، ونحن قلما نسمع فعلاً عن هذا التحالف لأنه الحال المعتاد، وقد يجوز للمرء القول بأنه الحال الطبيعي للأشياء الذي لا يسمع به أحد قط وقد يدخل أرباب العمل في تحالفات لتخفيض أجور العمال حتى دون هذا الحد. وتجري هذه التحالفات تحت ستار من الصمت والسرية القصوى حتى لحظة التنفيذ"[8]. (سميث، ص98)، والتواطؤ في السوقين سوق السلع والخدمات وسوق العمل هو ما يعطل آلية عمل منحنى فيليبس وإضافات ليبسي للمنحنى المذكورة آنفاً.

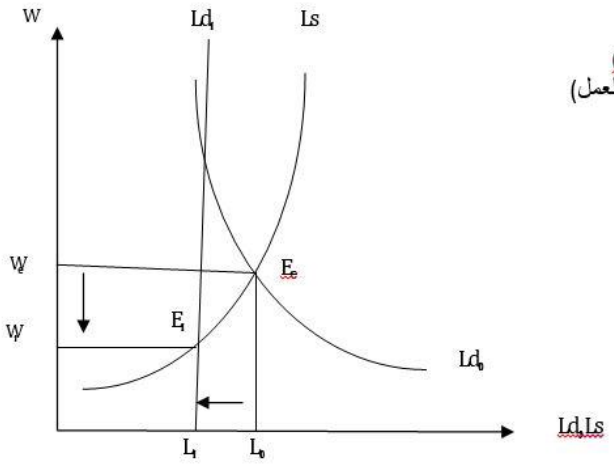

الشكل رقم (8)
(التواطؤ في سوق العمل)

وقد يقول قائل بأن للتواطؤ عوائق تحد منه، لعل أهمها امكانية دخول منافسين جدد إلى السوق، غير أن عوائق الدخول إلى السوق غالباً ما تكون أقوى من عوائق التواطؤ. ويمكننا تقسيم تلك العوائق إلى عوائق تلقائية وعوائق مفروضة[9] (جيمس جوارتيني وريتشارد ستروب،1987):

أ- العوائق التلقائية: وتنصرف إلى العوائق الناتجة عن طبيعة النشاط أو القطاع الاقتصادي، ونذكر منها:

1- محدودية الموارد الطبيعية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، محدودية الأراضي الصالحة للزراعة.

2- الحاجة إلى رأسمال ضخم في الصناعات الثقيلة؛ ففي اقتصاديات الحجم الكبير لا تستطيع المنشأة الانتاج بتكلفة أقل إلا إذا كانت ذات حجم كبير، فالمنافس المحتمل لا يستطيع أن يبدأ صغيرًا ثم يكبر. فلو اخذنا صناعة السيارات على سبيل المثال لا الحصر، تشير التقديرات الى أنه على الداخل الجديد للصناعة أن ينتج مليون سيارة لسوق يحتاج الى 6 ملايين سيارة أو سدس الانتاج ليتمكن من تغطية التكاليف.

3- محدودية العمالة المتخصصة.

ب- العوائق المصطنعة: وتنصرف الى العوائق الناتجة عن فعل المنتجين والباعة، ونذكر منها:

1- العوائق القانونية: كالتراخيص والاجراءات الحكومية والتي يمكن بواسطة الرشاوى المنظورة وغير المنظورة الحد من منحها أو على الاقل تعطيلها.

2- حقوق الملكية الفكرية والتي تمنح لمحتكر الاختراع حق التمتع باحتكاره عشرات السينين.

3- التحكم في المورد الاساسي للصناعة، وأفضل الأمثلة على ذلك شركة انتاج الماس في جنوب افريقيا.

4- انتهاج سياسات من شأنها إخراج المنافسين الجدد من السوق، كسياسات إغراق السوق، وعرقلة الوصول إلى مستلزمات الانتاج، والمواد الخام ومستلزمات التشغيل، ورشوة السلطات للحد من منح التراخيص أو تعطيلها، أو تعطيل الواردات والصادرات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

طبيعة العلاقة بين التضخم والتوظف:

ثمة علاقة غير خطية بين التضخم والتوظف، في أسواق السلع والخدمات غير النظيفة، التي يسودها التواطؤ، وهي السوق السائدة في عالمنا المعاصر؛ إذ يزداد التوظف في المدى القصير عندما ترتفع معدلات التضخم ثم ينخفض؛ يرتفع أولاً، وذلك لسببين: الأول الخوف من تدني أكبر متوقع للأجر الحقيقي في المستقبل وحرص العاطلين عن العمل على الحصول على وظيفة وإن بأجر حقيقي ضئيل فلسان حال العاطل عن العمل "توظف ثم طالب" أي طالب بزيادة الأجور. والثاني: ما يسميه فريدمان بالخداع النقدي إذ لا يدرك العامل مدى انخفاض دخله الحقيقي بفعل الزيادة الطارئة على الأسعار. ثم ينخفض التوظف مع مطالبة العمال بزيادة الأجور ووعي العمال بانخفاض أجورهم الحقيقية. ثم ما يلبث المشغلون أن يحددوا سقفاً للتوظف حتى يفشلوا مطالبات العمال بزيادة الأجور بتهديدهم بسيف البطالة. وخلق منافسة شديدة بينهم وبين العاطلين عن العمل لتنخفض الأجور النقدية أو في الحد الأدنى العمل على إبقائها على حالها. والعلاقة بين التوظف والتضخم يوضحها الرسم التالي:

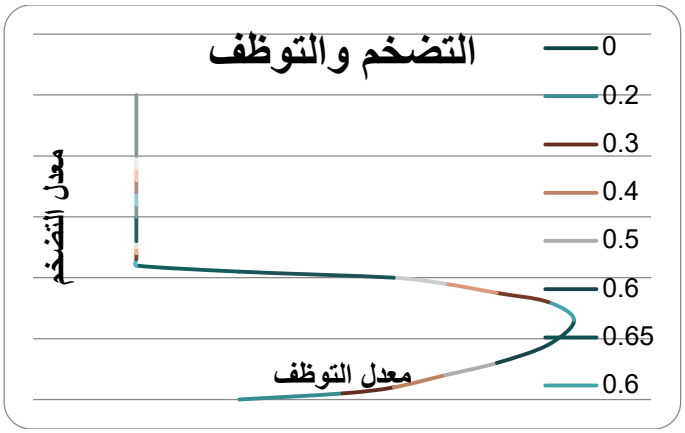

الشكل رقم (9)

وهو ما يعني أن البطالة تنخفض في المدى القصير، ثم ترتفع في المدى الطويل مع زيادة التضخم، حتى والاقتصاد دون التوظف الكامل.

والعلاقة بين التوظف والتضخم يمكننا التعبير عنها على النحو التالي:

$$N = f(p)$$

$$U = f(p)$$

أي أن التوظف دالة غير خطية في المستوى العام للأسعار، ومن ثم فالبطالة دالة غير خطية في المستوى العام للأسعار. وإذا استخدمنا معدلات التغير تصبح الصيغة: إن معدل التغير في التوظف دالة في التضخم، وكذلك معدل التغير في البطالة دالة في التضخم:

$$N^* = f(p^*) = \Psi(dp/p)$$

$$U^* = f(p^*) = \Psi(dp/p)$$

أي أن:

$$U^* = f(\pi)$$

$$U^* = f(\pi)$$

والعلاقة بين التضخم والبطالة يمكن التعبير عنها بالرسم البياني التالي في ظل النموذج العام:

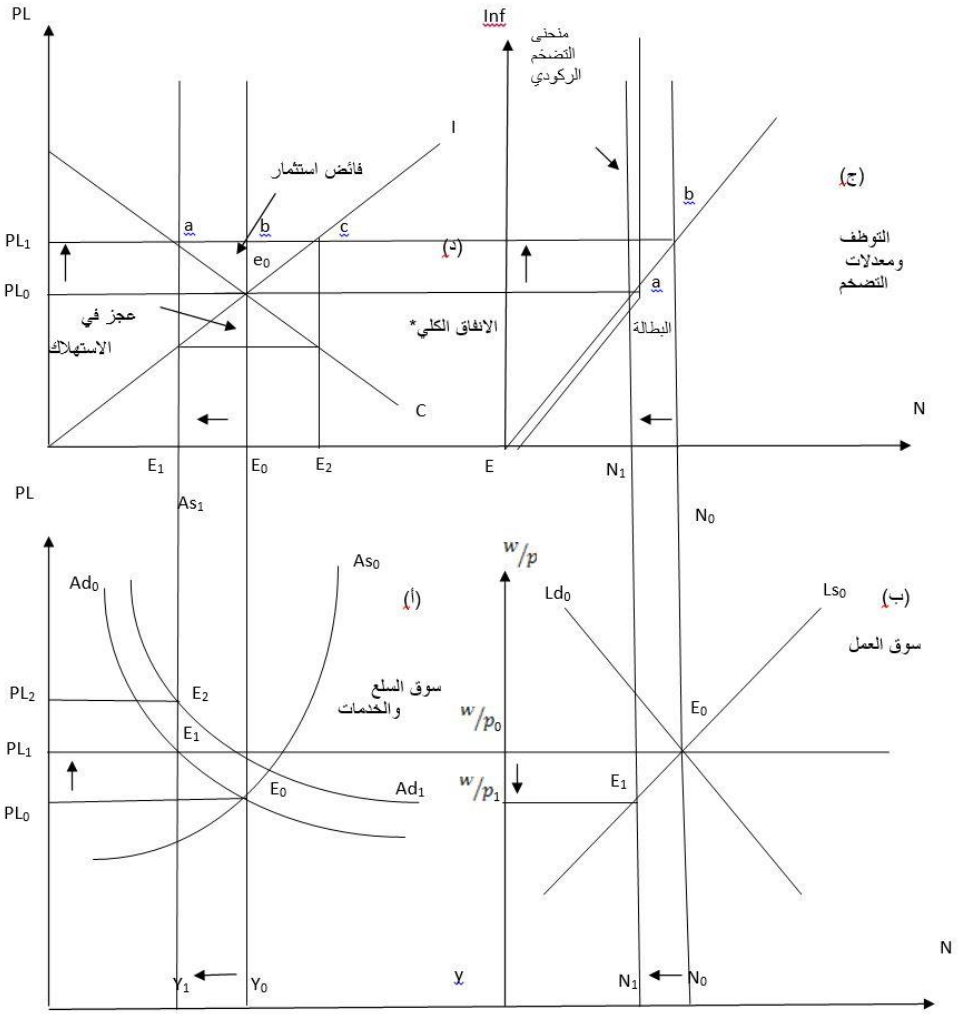

*تختلف دوال الاستثمار والاستهلاك في نظرية الاقتصاد التكافلي عن دوال الاستثمار والاستهلاك في النظرية السائدة.(موسى الأشخم، مذكرة في الاقتصاد التكافلي، د غ م).

عند E0 يكون الناتج عند Y0 وحين يعمد المنتجون والباعة إلى تحديد سقف لمبيعات السلع والخدمات كل على حدة؛ يفرضون سقفاً للعرض الكلي عند Y1 في الشكل (أ)، فيؤدي ذلك إلى تحديد حد أدنى للمستوى العام للأسعار؛ حيث ينتقل المستوى العام للأسعار من PL0 إلى PL1 . وحين يتنافس المستهلكون على سلع أقل يتوالى رفع الحد الأدنى للمستوى العام للأسعار، فترتفع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية. الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأجر الحقيقي للعاملين. كما يعمد المنتجون بعد إعادة توصيفهم في سوق العمل بالمشغلين إلى تحديد سقف لفرص العمل؛ وذلك بطريقتين: الأولى طوعية إذ يعمد المشغلون إلى إحلال الجهد الآلي محل الجهد البشري من أجل تقليل التكاليف، ويقوم المشغلون بذلك في حالتي الانتعاش أو الركود الاقتصادي على السواء. والثانية إجبارية إذ يصرف المشغلون أعداداً كبيرة نسبياً من العمال، عندما تؤدي سياساتهم الجشعة الرامية إلى توسيع هامش الربح إلى التقليل من القدرة الشرائية للعمال، وهو ما يؤدي إلى تكدس البضائع في المخازن، فيتباطأ الاقتصاد ويحل الكساد الاقتصادي. وهو ما يعبر عنه الشكل (ب)؛ حيث يحدد المشغلون في سوق العمل كل على حدة سقفاً لفرص العمل، وهو ما يؤدي إلى تفشي البطالة الإجبارية وإلى تحديد سقف للأجور أو لإيجارات العاملين لكل منشأة على حدة. وهو ما يترجم في الاقتصاد الكلي بتحديد سقف للتوظف عند N1 ، وإلى تحديد سقف للمستوى العام للأجور أو لإيجارات العاملين عند w/p1 .

وينعكس ما يحدث في السوقين: سوق السلع والخدمات وسوق العمل على الشكلين (ج) و (د) ؛ حيث يتحدد سقفاً للاستهلاك عند E1 في الشكل (د)، ويحدث فائض في الاستثمار يعبر عنه المثلث (a c e0)، بما من شأنه تقليل رفاهية المستهلكين على نحو عام، والذين لا يملكون سوى جهدهم على نحو خاص. بينما يعبر الشكل (ج) عن الأزمات التي يصنعها تواطؤ المستثمرين منتجين ومشغلين في السوقين فينتج التضخم الركودي؛ حيث يتولى المستثمرون بصفتهم الأولى "منتجون" صناعة التضخم في سوق السلع والخدمات، ويتولون بصفتهم الثانية "مشغلون" صناعة البطالة، ليجتمعا معاً في الشكل (ج) وهو ما يعبر عنه بالتضخم الركودي الذي يسود اقتصاديات السوق الرأسمالي في مراكزه الرأسمالية وفي الأطراف المعولمة على السواء.

المعالجة البديلة لأزمات اقتصاد السوق:

تنطلق المعالجة البديلة لأزمات اقتصاد السوق، من ضرورة أحداث تغيرات هيكلية في بنية السوق، تستند إلى قيم الإسلام ليتحول إلى سوق نظيفة تخلو من الاحتكار والتواطؤ والمنافسة الجائرة، يمكننا أن نطلق عليه اسم سوق المنافسة التكافلي[10] ويتسم هذا السوق بالشروط والمواصفات التالية:

1- الخلو من التواطؤ والاحتكار، والمنافسة الجائرة.
2- الاقتصار على الاستثمارات الحقيقية دون الأسمية.
3- النقود لا تطلب لذاتها ولا تتحول إلى سلعة تباع وتشترى لتحقيق الربح.
4- الاقتصار على التمويل بالمشاركة والخلو من الربا أو التمويل بالفائدة.

وحين يتحقق ذلك تتحقق المنافسة التكافلية، وتصبح الأسواق نظيفة: فلا تتسم بالتواطؤ، ولا يحدث فيها فائض في العرض، ولا عجز في الطلب، ويتحقق فيها التوازن التلقائي لا المفروض بين العرض والطلب، أي يتحدد فيها السعر وفقاً لقوى المساومة المهذبة

وغير الاحتكارية بين الباعة والمستهلكين، وليس وفقاً للأرضية السعرية المحددة من قبل المستثمرين والباعة سلفاً. وتختفي فيه الأزمات الاقتصادية على نحو عام والتضخم الركودي على نحو خاص.

خاتمة:

استعرضنا في هذه الورقة تطورات العلاقة بين التضخم والبطالة، وفي قطب الرحى منها منحنى فيليبس والإضافات المتعلقة به؛ إذ ظل المنحنى والاستنتاجات التي بنيت عليه من قبل ساملسون وليبسي وأخرون، الأداة التي تتوهم السلطات المالية والنقدية، أنها جديرة بإدارة الأزمات الدورية في السوق الرأسمالي أو التحكم بها عقوداً من الزمن. والغريب في الأمر أن يقر فريدمان بجدوى السياستين المالية والنقدية الكنزيتين في المحافظة على معدل البطالة في الحدود المرغوبة، بل والتقليل منها خلال فترة الخداع النقدي، رغم أنه قال في الكنزية ما لم يقله مالك في الخمر، ورغم تناقض قوله مع المبادئ الأساسية للمدرستين الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة. ثم ذكرنا الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس وتطوراته، ولمنحنى فيليبس الموسع لفريدمان، وكذلك الانتقادات الموجهة لنموذجه البديل، الذي سلم فيه بجدوى السياسات المرنة في الفترة التي يقع فيها العمال ضحية للوهم النقدي.

لقد ضلل منحنى فيليبس وتطوراته الاقتصاديين وراسمي السياسات الاقتصادية فترة من الزمن، وهو ما يشير إلى عدم دقة المنهج القياسي الذي يبني نتائجه على متغيرين يتغيران في اتجاه واحد، أو في اتجاهين مختلفين دون أن يمحص الأسباب التي تدفعهما لهذا السلوك. وهو ما يقتضي استنطاق البيانات، لتحديد ماهية العلاقة بين المتغيرات، وعدم الاقتصار على معرفة وجود علاقة من عدمها وتحديد اتجاهها، بل ينبغي معرفة آلية العلاقة بين المتغيرات والتمييز الدقيق بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والتأكد من كيفية تأثير الأولى في الثانية، وإمكانية تأثير الثانية في الأولى وهكذا.

ثم بيّنا طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في الأسواق السائدة، التي وصفناها بالقذرة، وذلك لتفشي التواطؤ بها من جهة، ولعدم قدرتها على تصريف الناتج من جهة أخرى. ووضحنا الأسباب الداعية إلى تفشي التضخم الركودي وهو ما يجمع بين التضخم والبطالة معاً، وعقم القول بالعلاقة التبادلية trade off بينهما. حيث تؤدي معدلات التضخم العالية التي تنشأ بفعل التواطؤ بين المنتجين والباعة، إلى تدني الدخول الحقيقية للمستهلكين عموما وللعمال والموظفين خصوصاً، فتتدنى المقدرة الشرائية لغالبية السكان، فتتكدس السلع في المخازن والأرفف، ويتباطأ الانتاج، فيسرّح المشغلون العمال، وتتفشى البطالة، ولا تتمكن المعالجات التقليدية سواءً الكنزية أو غيرها من معالجة الأسباب الحقيقية للظاهرة، وتكتفي بمعالجة النتائج فتسكّنها ردحاً من الزمن لتعود من جديد وهكذا. ثم توصلنا إلى أن المعالجة الجذرية للظاهرة، تقتضي القضاء على التواطؤ، وكافة أشكال الاحتكار، وتطبيق الصيغ الإسلامية للمشاركة كالمضاربة والمزارعة وما في حكمهما.

الهوامش:

1- د. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ، 2007م
2- د.أسامة الدباغ، مرجع سابق.
3- د.أسامة الدباغ، مرجع سابق.
4- د. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي: الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكويت، 1994م.
5- د.أسامة الدباغ، مرجع سابق.
6- آدم سميت، ثروة الأمم، ص 184.
7- موسى الأشخم، مذكرة في الاقتصاد التكافلي، دراسة غير منشورة.
8- آدم سميت، ثروة الأمم، ص 98.
9- جيمس جوارتيني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي الاختيار العام والخاص، ترجمة د محمد عبد الصبور، دار المريخ 1987م، ص .
10-موسى الأشخم، مذكرة في الاقتصاد التكافلي، دراسة غير منشورة.

المصادر والمراجع:

1- د. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ، 2007م.
2- آدم سميت، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد–اربيل– بيروت، ط1، 2007م.
3- جيمس جوارتيني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي الاختيار العام والخاص، ترجمة د محمد عبد الصبور، دار المريخ 1987م.
4- د. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي: الكتاب الثاني: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكويت، 1994م.
5- موسى الأشخم، مذكرة في الاقتصاد التكافلي، دراسة غير منشورة.